11

وضع معايير للمعلّمين وإعدادهم

روجر إِس. بانكراتز، بوني جي. بانكر

يوم 11 نيسان 2000، اجتمع نحو 250 من سكان كنتكي في عاصمة الولاية للاحتفال بالعيد السنوي العاشر لتوقيع قانون الإِصلاح التربويّ عام 1990. وجلبت مديرية التربية خمسين طفلاً ممن بلغوا العاشرة من العمر من مدرسة ابتدائية قريبة من مكان الاحتفال، وأوضحت أن هؤلاء الأَطفال صادفت ولادتهم مع ولادة أطول حركة إِصلاح مدرسية في البلاد. ومدح الحاكم بول باتون Pall Patton (2000) الناس الرئيسيين الذين جاؤوا من المحاكم والجمعية العامة والذين كانوا وراء صدور ما دعاه «أهم عمل لحكومتنا في حياتي». كما مدح باتون المشرعين الحاضرين «لوقوفهم وحدهم منذ عشر سنوات ليفعلوا ما كان صواباً» وتابع قائلاً، «وإِذا لم يُواجَه التحدي تماماً، فعلينا أن نتابع الطريق الصعب للوصول إِلىٰ ما هو ممتاز وأن لا نأخذ الطريق السهل للوصول إِلىٰ ما هو معتدل الجودة أَو ضئيلها.

وبينما كان الحاكم يتابع خطابه، غادر زعماء الهيئة التشريعيَّة، الذين أطراهم من أجل شجاعتهم للتصديق على الضرائب من أجل هذه المبادرة الجديدة والجريئة، وذلك لمتابعة المناقشة حول ميزانية عام 2000. وكانت الجمعية العامة قبيل نهاية الجلسة قد أخفقت إخفاقاً كاملاً حول الإنفاق من أجل الأوليات وعيّنت لجنة مستقلَّة للتداول حول مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 77 للوصول إلى نوع من حل وسط. وكانت نقطة من نقاط الخلاف الاقتراح لتحسين طريقة تدريب وإجازة معلّمي كنتكي.

لم يكن خافياً التظاهر بالجهل أثناء المناقشة على أولئك الذين نشطوا في المعركتين لتحسين المدارس العامة في الولاية. كان هنالك مفترق طُرق آخر في تاريخ كنتكي التربويّ حيث كان يتوقف توجيه المستقبل في الولاية على قدرة زعماء الهيئة التشريعيَّة على الخروج من المأزق السياسي كما هي العادة. وفي المناسبتين، عندما فُقِدتْ كل الآمال كما تراءى للبعض، وجد زعماء الولاية الشجاعة ليقوموا بما كان حسناً من أجل أَطفال كنتكي.

وَقَدَّمتْ آخر مسرحية قصةَ بطولات مستمرة حول مساعي كنتكي لرفع معايير التعليم وتحسين إعداد المعلّمين. ومن خلال قانون الإصلاح، كوَّنت كنتكي مجلس المعايير المهنية التربويّة لتنظيم التدريب ومنح الشهادات لمعلّمي المدارس الابتدائية والثانوية في الولاية. إلاَّ أن أولئك الذين كانوا يدعمون قانون الإصلاح لم يكونوا راضين عن تقدّم المجلس فيما يتعلّق بإعداد المعلّمين لمساعدة

الأَطفال في تحقيق المعايير الأعلىٰ من المعرفة. أما الاقتراحات التي شملها مشروع قرار مجلس النواب لرفع معايير جودة المعلّمين وإدخال محترفين تربويّين كأعضاء في المجلس فقد صادقت عليها لجنة التربية في مجلس النوَّاب ولكن كان هنالك من أضعفها في الجلسة العامة الكاملة للمجلس النيابي بعد تأثير كثيف من قبل مجموعات المعلّمين المنظمة. وصادق علىٰ مشروع القرار الضعيف لجنة التربية في مجلس الشيوخ، ولكنه لم يُطلب أبداً للتنفيذ في جلسة كاملة لمجلس الشيوخ.

وأضيفت فقرات مختارة من مشروع قانون المجلس النيابي 437 إلىٰ مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 77، وفي النهاية، صادق علىٰ المشروع المجلسان بعد أن أحدثت لجنة التداول المستقلَّة في المشروعين صياغة لغوية مقبولة. وأصبح الوضع الرسمي لمشروع قرار مجلس الشيوخ رقم 77 صباح 11/ نيسان مؤلَّفاً من ست وأربعين صفحة كُتِبت بلغة جديدة مع إدخال ثمان تعديلات ولا شيء آخر لرصد اعتمادات مالية لمبادرات جديدة. وفي نهاية اليوم، قَدَّمتْ لجنة المداولة المستقلَّة ميزانية بمبلغ 17,2 مليون دولار لمدة سنتين لدعم الإعداد المهني وأعمال مجلس المعايير المهنية التربويّة. وقبل اختتام مهمة العيد السنوي العاشر لتوقيع قانون الإصلاح وافق المجلسان علىٰ تقرير لجنة المداولة المستقلَّة المتعلق بمشروع القانون 77 باستثناء صوت معارض واحد. لم يتمكنوا من العمل بسرعة كافية. والسبب في ذلك، كما أوضحت الفصول السابقة من هذا الكتاب، أن قدرة

كنتكي لتحسين جودة القوىٰ العاملة في التعليم قد تكون الاختبار الأساسي لفعالية قانون الإِصلاح التربويّ، إِذا لم تكن المبدأ الأساسي لبقائه.

تمثل المناقشات العنيفة حول قضايا درجة جودة المعلّمين ودعمهم التي احتدمت في جمعية كنتكي العامة 2000 رواية مختصرة لقصة نضال كنتكي استمرت عشر سنوات من أجل تحسين درجة جودة المعلّمين. سيقوم هذا الفصل بتحليل مساعي الولاية لتضمن إِعداداً كافياً لجميع المعلّمين وتحقّق معايير كافية من الجودة تُمكّنهم من إِيصال المعرفة للطلَّاب بطريقة سهلة وملائمة.

انتقال كنتكي إِلىٰ مجلس المعايير المهنية التربويّة

قبل عام 1990، اعتمدت هيئة الولاية للتربية الابتدائية والثانوية علىٰ مجلس إِعداد المعلّمين وإِجازتهم لتزكية السياسات التي تؤثّر تأثيراً شديداً علىٰ إِعداد المعلّمين والترخيص لهم بممارسة المهنة. كان أعضاء المجلس مكونين من عمداء التربية من ثماني جامعات رسمية في كنتكي، وثلاثة ممثلين من كليات خاصة، وأربعة عشر ممثلاً من اتحاد كنتكي للتربية، وتسعة ممثلين من جماعات مؤتمنين تربويّاً. ومع أن عضواً منتخباً من المجلس ترأس الاجتماعات، فإِن مدير إِعداد المعلّمين وإِجازتهم من مديرية التربية أعد جدول أعمال الاجتماع. وقد نُوقشت قضايا متصلة بإِعداد المعلّمين وقُدِّمتْ توصيات لهيئة الولاية للتربية الابتدائية والثانوية. ولأن عمداء التربية

من جميع جامعات الولاية والممثلين المنتخبين من اتحاد كنتكي للتربية، كانوا أعضاءً في المجلس، لذلك هيمنت اهتماماتهم على المناقشات أَو المداولات. وأحياناً كان يختلف ممثلو هاتين المجموعتين حول قضايا محددة. وكانت عموماً اجتماعات المجلس التي كانت تُعقد كل أربعة أشهر تمثِّل تفاهماً وتواصلاً مثمراً بين المعلّمين والمربين المعدِّين للمعلّمين.

في الثمانينيّات من القرن العشرين أبدىٰ صانعو السياسة والمربيون قلقهم حول هيمنة العمداء وكليات التربية على نقاش اجتماعات المجلس. وفي الوقت نفسه كان هنالك حركة قامت بها منظمات المعلّمين المحترِفين ليكون لهم أغلبية المراكز في هيئة معايير الولاية وذلك للسيطرة على إِصدار تراخيص ممارسة المهنة وإِجراءات منح الشهادات. في عام 1988، قدم ممثل من المجلس النيابي، روجر نو، مشروع القانون رقم 384 لتكوين هيئة لإِصدار التراخيص يديرها المعلّمون، ولكن المشروع لم يخرج من لجنة الهيئة التشريعيَّة.

وعندما اتضح أن المدرسة ومسؤولية المعلّمين الجماعية ستكون جزءاً من قانون الإِصلاح التربويّ المقترح، قدَّم اتحاد كنتكي للتربية دعمه ومساندته. ويرىٰ أولئك القريبون من القضية أن الاقتراح الذي يدعو أن تكون الأكثرية من المعلّمين في هيئة المعايير كانت أهم ناحية في قرار اتحاد كنتكي للتربية وذلك لدعم المجموعة الكاملة لإِعادة تكوين المبادرات المدرسية.

نقل قانون الإِصلاح التربويّ صلاحية الترخيص للعمل في

المدرسة والموافقة علىٰ برامج إِعداد المعلّمين من مديرية التربية إِلىٰ هيئة المعايير المهنية التربويّة. وكان أعضاء الهيئة مؤلفين من ثمانية معلّمين، واثنين من إِداريي المدرسة، وعميدين من كليات التربية، وممثِّل للمدارس المحلية، ومندوب من التربية، والمدير التنفيذي لمجلس التعليم العالي. وحدَّد قانون الإِصلاح التربويّ ستة مجالات للصلاحية والمسؤولية للهيئة تشتمل علىٰ حق:

- وضع معايير وشروط منح شهادات للمعلّمين.
- وضع معايير لبرامج إِعداد المعلّمين والموافقة عليها وتقييمها.
- إِصدار شهادات للعمل في مجال التعليم أَو تجديدها أَو تعليقها أَو إِلغاؤها.
- المحافظة علىٰ المعطيات، وتقديم التقارير إِلىٰ الحاكم وهيئة دراسة التشريع، وتقديم التوصيات من أجل تقوية المرشحين من المعلّمين الناشئين.
- تخفيض وتسهيل عملية تقديم أوراق الاعتماد.
- تطوير قانون آداب المهنة.

بالرغم من نقل الصلاحية من أجل الموافقة علىٰ برامج إِعداد المعلّمين وإِجازة البعض للعمل في المدرسة، عُني قانون التطوير المهني عناية ضئيلة بالدور الذي ينبغي أن يقوم به إِعداد المعلّمين وإِعطاؤهم شهادات لممارسة التعليم في خطة إِعادة الهيكل العام، وكانت هذه لامبالاة خطيرة ومفاجئة.

يوم 11 تشرين الأول 1990، عيّن الحاكم واليس ويلكينسون أول ثلاثة عشر عضواً من هيئة المعايير المهنية التربويّة الجديدة. وأكمل مندوب التربية الجديد والمدير التنفيذي لمجلس كنتكي للتعليم العالي، المشمولَيْن بالقانون، الأعضاء الخمسة عشر الذين لهم حق التصويت. وعُقِد أول اجتماع يوم 26 تشرين الثاني. وعملت جانيس ويڤر عميدة التربية من جامعة موريه الرسمية كأول رئيس مُنتخب للهيئة.

لقد كان هنالك فرق ملحوظ بين هيئة المعايير المهنية التربويّة المشكَّلة حديثاً والمجلس السابق لإعداد المعلّمين وإجازتهم من نواحٍ عديدة. أولاً، انخفض تمثيل الجمهور التربويّ من المعلّمين من ثمانية أعضاء إلىٰ عضوين. ثانياً، تغير الدور الذي تقوم به مديرية التربية، ولكنه بقي غير واضح. وبالرغم أنه كان من المتوقع أن تعمل هيئة المعايير بصورة مستقلَّة عن المديرية، كان أيضاً السكرتير التنفيذي للهيئة مندوباً مساعِداً لإعداد المعلّمين وإجازتهم. وقد وظفها مندوب التربية المعين الذي كان يعمل سابقاً كعضو غير رسمي له حق التصويت. وكان الاختلاف الثالث عضوية المعلّمين. وكان المعلّمون الثمانية المعينون في هيئة المعايير الجديدة يشكِّلون أغلبية الأعضاء، ولكنهم كانوا معينين من قِبل الحاكم الذي لم يطلب مساندة أعضاء اتحاد كنتكي للتربية، ولم يشاورهم عندما قام بالتعيينات. ولذلك، وبالرغم من المقدرة الكبيرة لأعضاء الهيئة الثمانية وكفاءتهم كمعلّمين في غرفة الصف، إلاَّ أنَّهم كانوا حديثين بالنسبة لقضايا

متعلقة بإِعداد المعلّمين وإِجازتهم. أما الممثِّلون السابقون لمجلس إِعداد المعلّمين وإِجازتهم فقد كانوا مهيئين تهيئة حسنة لأدوارهم من قبل اتحاد كنتكي للتربية.

نضال للقيام بالمهمة حسب قانون الإِصلاح التربويّ

اتَّصف التاريخ المبكر لهيئة المعايير بالتعثُّر والتقدُّم البطيء. ولأن الفعاليات اليومية كانت دائماً المسؤولية المالية لمديرية التربية، ولأن الأعضاء العاملين موظفون مأجورون من قِبل المديرية، كانت غالباً تظهر خلافات بين جدول أعمال مندوب التربية والأعضاء الآخرين. وسرعان ما أصبح واضحاً أن من يتحكم بالمصادر المالية، أيضاً له تأثير كبير على السياسة والفعاليات. إِضافة لذلك، عندما كانت تظهر خلافات بين المديرية والأعضاء الآخرين من هيئة المعايير، كانت السكرتيرة تُوضَعُ في مركز لا يمكن الاحتفاظ به لأنه كان متوقعاً منها أن تخدم رئيسين معاً، في آن واحد.

أعاد قانون الإِصلاح التربويّ بسرعة تنظيم الأعضاء العاملين الرئيسيين في دائرة إِعداد المعلّمين وإِجازتهم. وكانت أول سكرتيرة تنفيذية، التي أيضاً ترأست دائرة إِعداد المعلّمين وإِجازتهم، جديدة بالنسبة لوظيفتها، شأنها شأن العديد من العاملين في المديرية. وكان على جميع العاملين، حسب قانون الإِصلاح التربويّ، أن يقدموا طلبات توظيف جديدة للحصول على عمل عندما كان يعاد ترتيب مديرية التربية. وأصبح الأعضاء العاملون مسؤولين عن إِصدار وتنظيم

80 ألف شهادة للعاملين في المدارس، وإدارة نحو 2500 منحة داخلية في السنة الأولىٰ وتقييم المعلّمين، والموافقة علىٰ جميع برامج إعداد العاملين في المدرسة في 26 مؤسَّسة عامة وخاصة.

علاوة علىٰ ذلك، عُهد إلىٰ هيئة المعايير بمهام إضافية وذلك من أجل التحقيق واتخاذ قرارات حول شكاوىٰ متعلقة بسوء سلوك مهني لجميع العاملين المجازين في المدرسة. وكان أول إنجاز كبير تكوين والموافقة علىٰ قانون آداب المهنة. وقد كان ذلك مهماً للغاية في توجيه عملهم عند التحقيق في قضايا سوء السلوك المهني وإصدار الأحكام لها. وعندما أُنشئت الهيئة عام 1990، كان هنالك أعمال غير مُنجزة لأكثر من أربعين قضية. وفي أول ثلاث سنوات، عالجت الهيئة أكثر من مئتي قضية من قضايا سوء السلوك المهني، الأمر الذي أخذ وقتاً كبيراً من أعضاء الهيئة، وقلَّل من شأن فرصة إصلاح إعداد المعلّمين.

بناء علىٰ أسلوب قانون الإصلاح التربويّ، وافقت هيئة المعايير أن تركّز جهودها علىٰ سبعة عناصر من عناصر البرنامج: الإشراف علىٰ المهنة، وتسهيل عمليَّة إصدار الشهادات، معايير وتقييم المعلّمين، اعتماد برامج إعداد المعلّمين وإداريي المدارس، وبرنامج كنتكي للمنح الداخلية، وتعديل عمليَّة منح الشهادات، وتقوية المعلّمين الناشئين والاحتفاظ بهم. ولم يطلب قانون الإصلاح التربويّ، علىٰ نحو مباشر أَو غير مباشر، تطويراً هاماً وجديداً لأي من هذه النواحي السبع. ولم يحدِّد قانون الإصلاح كذلك كيف يمكن

لعمل الهيئة أن ينسجم مع العناصر الأُخرىٰ للقانون. علاوة علىٰ ذلك، لم تخصِّص الهيئة التشريعيَّة اعتمادات مالية للفعاليات الموسعة أَو تطوير البرامج الجديدة.

لرعاية حاجات تمويل التطوير، طلبت هيئة المعايير وحصلت علىٰ منحة لمدة ثلاث سنوات من مديرية التربية في الولايات المتحدة عام 1992 لتطوير وتنفيذ المعايير الجديدة للمعلّمين المنسجمة مع قانون الإِصلاح. ومن خلال مصادر هذه المنحة، جرىٰ تعيين لجنة مؤلَّفة من اثنين وعشرين عضواً لمساعدة الهيئة في تكوين إِعدادٍ للمعلّمين موجَّهٍ نحو النتائج ومبني علىٰ الأَداء بصورة أساسية، وإِنشاء نظام لإِصدار تراخيص لممارسة المهنة ونظام للتصديق واعتماد البرامج في موعد أقصاه 1996. وطوَّرت اللجنة كذلك ثمانية معايير جديدة تُقدِّر من خلالها أداءَ المرشحين لوظيفة معلّمين الذين يطلبون ترخيصاً أولياً لممارسة المهنة في كنتكي.

حملة الحاكم للقيام بمهمة إِعداد المعلّمين 1993

كان هنالك اعتقاد أن كنتكي كانت جاهزة لإِصلاح التعليم العالي بالأسلوب نفسه المتّبع في تربية الأَطفال حتىٰ بلوغهم 12 سنة. وفي يوم 13 تموز 1993 شكل الحاكم بريريتون جونس Brereton Jones جماعة للقيام بالمهمة مؤلَّفة من ستة عشر عضواً من أجل إِعداد المعلّمين. وطلب من جماعة القيام بالمهمة أن «تراجع الممارسات الجارية لإِعداد معلّمي كنتكي، ومراجعة الاتجاهات الدولية والقومية

وثيقة الصلة بالموضوع، وطلب، من خلال المساعدة التي يقدمها مستشارون تربويون متمرِّسون إذا رأت جماعة القيام بالمهمة ضرورة لذلك، تطوير التوصيات السياسية التي سوف تُحسِّن وتدعم برنامجاً نموذجياً لإعداد المعلّمين، منسجماً مع أَهداف تحصيل المعرفة والنتائج المذكورة في قانون الإصلاح التربويّ.

كانت جماعة القيام بالمهمة مؤلفة من خمسة مشرّعين، وممثِّل واحد من كلٍ من هيئة المعايير المهنية التربويّة، وهيئة الولاية للتربية الابتدائية والثانوية، والمجلس الاستشاري لحاكم الولاية، ومجلس كنتكي للتعليم العالي، ودائرة المسؤولية التربويّة، ولجنة بريتشارد للتفوّق الأَكاديمي، ومندوبين، ومعلّمين. أما غياب مربي إعداد المعلّمين أَو أي ممثِّل من ممثلي الجامعات، فقد بعث هذا الغياب برسالة واضحة أَنَّهم كانوا جزءاً من المشكلة التي تحتاج تسوية.

في شهر كانون الأول، قدمت جماعة القيام بمهمة إعداد المعلّمين تقريرها إلىٰ الحاكم وأعضاء الجمعية العامة. وكان التقرير يحتوي علىٰ أربعة أَهداف عريضة، وثماني نواحٍ لها أفضلية، واثنتين وعشرين توصية محددة. أما التوصيات التي أشارت بصورة هامة إلىٰ إصلاح إعداد المعلّمين وإجازتهم فقد اشتملت علىٰ ما يلي:

- الطلب من جميع مؤسَّسات إعداد المعلّمين أن تبين بصورة واضحة التزامها بأَهداف قانون الإصلاح التربويّ وإذعانها لتوقعات قانون الإصلاح المدرسي.

- تحديد فعالية ووقت لتقييم جميع برامج إِعداد المعلّمين، العامة والخاصة، وإِلغاء الموافقة علىٰ البرامج التي لا تنصاع إِلىٰ توقعات قانون الإِصلاح التربويّ.
- إِقامة مراكز للإِجازات التربويّة عبر الولاية لقياس كفاءة المعلّمين المبتدئين والمتمرسين الذين يطلبون ترخيصاً لمزاولة المهنة وإِجازتهم.
- تكوين خطة تربط تعويض أَو أجر المعلّم بأدائه وإِلغاء شرط درجة الماجيستير للحصول علىٰ الشهادة.
- تطوير مقياس قانوني ودقيق يؤكّد علىٰ الاطلاع الحسن علىٰ موضوع بحث الدرس أَو الكتاب وأداء عمليَّة التعليم وذلك من أجل منح الشهادات.

(من المفيد أن نلاحظ تشابه توصيات جماعة القيام بالمهمة للحاكم من أجل إِعداد المعلّمين 1993، وجماعة القيام بالمهمة للدولة 1999 من أجل درجة جودة المعلّمين التي جاء ذكرها في هذا الفصل).

لقد رعىٰ تقرير جماعة القيام بالمهمة للحاكم 1993 من أجل إِعداد المعلّمين القضايا الرئيسية لإِعداد المعلّمين المبني علىٰ الأَداء وإِجازتهم ـ لقد أغفل قانون الإِصلاح التربويّ ذلك ـ ووضع مسؤوليات واضحة علىٰ أكتاف هيئة المعايير المهنية التربويّة، وهيئة الدولة للتربية الابتدائية والثانوية، ومجلس التعليم العالي. وعلىٰ كل

حال، عندما صدر التقرير، اعترض اتحاد كنتكي للتربية علىٰ إعادة اختبار المعلّمين المتمرسين وعلىٰ التوصية التي طلبت ربط أجر المعلّم بالأداء. وقد عمل اتحاد كنتكي للتربية لسنوات عديدة لإنجاز جدول للرواتب مبني علىٰ نظام ترفيعات مربوط بالمستويات التربويّة وعدد سنوات الخبرة. وقد أدّىٰ تهديد أمن العمل ومنصب أكثر من ثلاثين ألف معلّم إلىٰ رد فعل منظّم قام به اتحاد وأعضاء كنتكي للتربية.

بالرغم من أن الاثنين والعشرين توصية اقترحت إصلاحات هامة من أجل إعداد المعلّمين وإجازتهم والتي كانت منسجمة مع قانون الإصلاح التربويّ، كان هنالك توصيات عديدة تكلف ثمناً باهظاً. وقد أظهرت الخبرات السابقة وكذلك مراكز تقييم المديرين أن العمليَّة كانت باهظة وطريقة مجهدة. إضافة لذلك، وفي عام 1993، تساءل مواطنو كنتكي عن فائدة إنفاق الملايين من الدولارات لتطوير نظام أداء قانوني ودقيق لتلاميذ المدرسة الابتدائية حتىٰ سن 12 سنة، ولم يكونوا مستعدين لقبول أمر يبدو أنه مجازفة أُخرىٰ باهظة الثمن.

نضال من أجل قدوة حسنة ومصادر مالية

لعدم توفّر أي مصادر مالية إضافية، تمسّكت هيئة المعايير بأي مبادرات عامة كانت تطلب اعتمادات مالية هامة، وأوقفت خططاً من أجل إعدادٍ للمعلّمين مبنيٍ علىٰ الأَداء ونظام لإجازتهم. ومع ذلك تحركت الهيئة إلىٰ الأمام، بعد أن ساعدها مربو المعلّمين عبر

الولاية. أما جماعات القيام بالمهمة المتصلة بموضوع بحث الدرس أَو الكتاب، فقد طوَّرت أعمال الأَداء التي يمكن أن تُستخدم في مراكز تقييم المعلّمين المبتدئين. وتَبنَّت الهيئة خطة عمل لتسهيل منح الشهادات كما طوَّرت معايير جديدة للمعلّمين المتمرسين والإداريين.

وبما أَنه لم يكن هنالك نماذج للأداء متوفرة في ذلك الوقت، لم تكن الهيئة متأكدة تماماً من أفضل طريق يمكن أن تسلكها. وَسَعَتْ سعياً حثيثاً كل من هيئة المعايير ومؤسَّسات إِعداد المعلّمين لإِعداد معلّمين جُدد من أجل جميع الأَطفال حتىٰ سن 12 وذلك حسب الأوامر الجديدة لقانون الإِصلاح التربويّ. وبالرغم من هذه العقبات، وبدءاً من عام 1994 حتىٰ منتصف 1998، أنجزت هيئة المعايير عدداً من الأعمال الهامة اشتملت علىٰ ما يلي:

- الموافقة علىٰ تعليق شهادة المعلّمين المعدَّلة أَو سياسة إِلغاء معالجة التحقيقات المتعلقة بالأعمال الجنائية.
- الموافقة علىٰ الشراكة بين الولاية والمجلس القومي لاعتماد إِعداد المعلّمين وذلك من أجل زيارات موثقة مبنية علىٰ الأَداء.
- تَبَنِّي شهادات جديدة لتربية الناشئين علىٰ التهذيب والنظام.
- الموافقة علىٰ خطة عامة للمؤسَّسات التي تقدم تقارير حول التقدّم المستمر للمرشحين.
- تَبَنِّي تعديل برامج منح الإِجازات المتعلقة بالمدرسة.
- تَبَنِّي معايير شهادات جديدة من أجل المستشارين في المدرسة.

- استبدال المعايير المتفق عليها سابقاً من أجل إداريي مدارس كنتكي لتحل مكانها معايير الاتحاد المالي للترخيص للقدوة الحسنة في الولايات.
- استبدال حضور ومشاهدة غرف الصف من أجل منح داخلية للمعلّمين لتحل مكانها صيغة تقييم ترعىٰ مستويات المعلّم الجديد في كنتكي وتطلب مستندات متعلقة بأعمال الطالب.

نظرة نحو القرن الحادي والعشرين

في عام 1997، تلقّت الهيئة اعتمادات مالية من «الهيئة القومية للتعليم ومستقبل أمريكا» كي تنضم إلىٰ الاتحاد المالي المؤلَّف من اثنتي عشرة ولاية بغية إيجاد طرائق لتنفيذ سياسات جديدة مبنية علىٰ توصيات من تقرير الهيئة الذي عنوانه «ما يهم إلىٰ أبعد الحدود: التعليم من أجل مستقبل أمريكا» وكانت خطوة أولىٰ أن تأتي بجميع المؤسَّسات التربويّة إلىٰ الطاولة لمناقشة الحالة الراهنة للمهنة وتحديد الخطوة الثانية. وتشكَّلت لجنة إشراف مكونة من ستة وثلاثين عضواً كي تشترك كنتكي مع «الهيئة القومية للتعليم ومستقبل أمريكا». وكنشاط أولي للجنة الإشراف، تشكَّلت قائمة مفصلة حول معطيات المستويات والأداء في كنتكي للطلاَّب (حتىٰ سن 12)، والمعلّمين المبتدئين، والمعلّمين ذوي الخبرة، وبرامج إعداد المعلّمين، والتطوير المهني.

بعد شهرين أصدرت هيئة التربية للإقليم الجنوبي (1998) تقريراً

عن الوضع الراهن ودرجة نجاح أَو إِخفاق ولاياتها الخمس عشرة حول أنواع من المؤشرات التربويّة، والتي منها إِعداد المعلّمين. وأظهرت المعطيات أن هنالك 25 إِلىٰ 45 بالمئة من معلّمي المدارس المتوسطة في كنتكي لم يكونوا حائزين علىٰ اختصاص في الموضوع الذي كانوا يقومون بتدريسه. كما أظهرت المعطيات أن درجات النجاح لبعض اختبارات التطبيقات العملية (التقييم المستعمل في معظم الولايات لتأهيل المرشحين لوظيفة معلّمين والحصول علىٰ ترخيص أولي لمزاولة المهنة) التي كانت تقيس معرفة محتوىٰ البحث لمعلّمي كنتكي كانت أخفض مما هي عليه في عدة ولايات محيطة. ودعمت هذه المعطيات بوضوح معطيات التقرير السابق الذي عنوانه «معلّمو كنتكي: يرسمون خطة للعقد الثاني» لقد كان هنالك حاجة للإِعداد والتطوير المهني لتركيز المزيد علىٰ محتوىٰ موضوع الدرس أَو الكتاب وكيف يمكن تعليم ذلك.

في دراسة صيفية 1998، راجعت هيئة المستويات البحث المستخدم لتطوير أَهداف طويلة الأمد وأعمال محدّدة لتحسين إِعداد المعلّمين ودرجة جودة التعليم. وأكدت الأَهداف الستة التي كانت الهيئة تأمل أن تحقّقها في نهاية عام 2000 علىٰ:

- أن يحقِّق كل برنامج لمربي المعلّمين مستويات موثقة وضعتها الهيئة.
- أن يحصل جميع العاملين في المدرسة علىٰ تراخيص ووثائق معتمدة.

- أن يُنهي كل معلّم مبتدئ وإداري بنجاح انتقالاً موجهاً إلىٰ المهنة.
- أن يحافظ كل معلّم وإداري علىٰ مستويات المهنة من خلال تطوير مهني فعّال. أن تشرع الأبحاث وأنشطة التطوير بمساعدة الهيئة كي تحقّق أَهدافها وتقوم بواجباتها.
- أن تعمل الهيئة بكفاءة وفعالية من خلال عدد كاف من العاملين، والدعم التكنولوجي، والتسهيلات والمصادر المالية.

التحضير لجمعية كنتكي العامة 2000

لقد أدركت كل من هيئة المستويات ومجموعات المؤسَّسات التربويّة التي تُعنىٰ بدرجة جودة المعلّمين وإعدادهم أن سنة 1999 هي سنة تطوير الدعم التشريعي. في كانون الثاني، أصدرت «هيئة إشراف شراكة كنتكي» (1999) بالتعاون مع «الهيئة القومية للتعليم ومستقبل أميريكا» تقريراً بعنوان «حالة التعليم في كنتكي: خلاصة نتائج تقرير حديث وتوصيات» وقد طوَّر هذا التقرير معلّمون، وإداريو مدارس، وأولياء أمور، ورواد مشاريع تجارية وصناعية، وروّاد التعليم العالي، وأعضاء من المجتمع من جميع أنحاء الولاية، وذلك ليخدم التقرير كأساس من أجل إصلاح إعداد المعلّمين، وتحريض الآخرين للمشاركة، والتطوير المهني في جميع أنحاء كنتكي. كما أعطانا التقرير فكرة عن تقدّم الهيئة، وعن معطيات ونتائج دراسات حديثة متعلقة بإعداد المعلّمين والأَهداف المعروضة لعام 2000.

مع الطلب الشعبي المتزايد من أجل تحسين درجة جودة المعلّمين، حان الوقت للفرع التنفيذي أن يظهر نوعاً من القيادة أَو الريادة. في كانون الثاني 1999، عَيَّن الحاكم بول باتون جماعة القيام بالمهمة للدولة حول درجة جودة المعلّمين. وكان لجماعة القيام بالمهمة، التي اشترك في رئاستها زعماء من مجلس الشيوخ، ولجان تربويّة من مجلس النوَّاب، تمثيل عريض من مجموعات المؤسَّسات التربويّة. وكانت جماعة القيام بالمهمة تجتمع شهرياً لمدة عام وتقوم بدراسة موسعة، بعد أن تحصل علىٰ المعلومات من خبراء أهليين، ومن مجموعات ذات مصالح خاصة، ومجموعات تربويّة. ومنذ البداية، وافقت جماعة القيام بالمهمة أن ترعىٰ قضايا متعلقة بعرض وطلب المعلّمين، وإعداد المعلّمين، وتعديل إِصدار الشهادات، وأجور وإعلانات المالية للمعلّمين، وربط أداء المعلّمين بمعرفة الطالب.

أما العامل الثالث الذي كان له تأثير علىٰ إِصلاح إِعداد المعلّمين، فقد كان اشتراك «لجنة بريتشارد للتفوق الأَكاديمي». وفي مشروع بتمويل من شركة فيليب موريس المتحدة، استخدمت لجنة بريتشارد جماعةَ القيام بالمهمة حول التعليم من أجل مستقبل كنتكي، الذي كانت تشتمل علىٰ تسعة عشر مواطناً من أنحاء الولاية، وكانت مدعومة من قِبل مجموعة المصادر المالية ذات الخبرة الخاصة ـ معلّمون، وإِداريو مدارس، وأساتذة جامعات. وكان الهدف الكبير للجنة بريتشارد إِدخال وجهة نظر المواطن إِلىٰ

مناقشات درجة جودة المعلّمين. وبالرغم أن هذه المجموعة من المواطنين تعمل بصورة متوازنة وتقدم النصيحة لجماعة القيام بالمهمة للدولة حول درجة جودة المعلّمين، إلاَّ أنه كان لزاماً أن تكون صوتاً مستقلاً للشعب.

يوم 18 تشرين الأول، قدمت لجنة بريتشارد للتفوق الأكاديمي (1999) تقريرها بعنوان «تعليم من أجل مستقبل كنتكي» الذي اشتمل على 68 توصية. وبعد أقل من شهر، صادقت جماعة القيام بالمهمة للدولة حول درجة جودة المعلّمين على تقريرها الخاص بها الذي اشتمل على 44 توصية.

وكان مجلس النوَّاب أول مجموعة تشريعيَّة تقبل التحدي. ورعى مشروع قرار المجلس النيابي رقم 437 القضايا الرئيسية المتعلقة بدرجة جودة المعلّمين التي جرى نقاشها في جماعات القيام بالمهمة والتوصيات التي تلت ذلك. وقد اشتمل قانون المجلس النيابي رقم 437 على أوامر من أجل:

- إنشاء معايير في جميع أنحاء الولاية، للتقييم والدعم، من أجل تحسين أداء جميع العاملين المجازين في المدارس.
- تطوير برامج تعزيز وإمدادات المعلّمين على المستوى المحلي ومستوى الولاية لسد نقص العاملين في المدارس المتوسطة والثانوية.
- إعادة تكوين هيئة المعايير المهنية التربويّة كإدارة مستقلة عن

مديرية التربية وزيادة أعضاء الهيئة كي تشتمل علىٰ مختصين من التعليم العالي.

- إِنشاء أَكاديميات للمعلّمين لتعزيز الإِعداد الأَكاديمي للمعلّمين وخاصة لمعلّمي المدرسة المتوسطة.
- تقديم المزيد من التعويضات للمعلّمين في النواحي التي تعاني من عجز كبير، بما في ذلك موضوع البحث، أَو الموقع الجغرافي، أَو أي اختلافات أُخرىٰ.
- تقديم المزيد من الدعم للمعلّمين الخصوصيين الذين يشرفون علىٰ معلّمي التلاميذ والمتمرنين القيام بزيارة ثانية 1993 ـ بنتيجة مختلفة.

أثارت فقرتان في التشريع المقترح المتعلق بدرجة جودة المعلّمين معارضة فورية من مجموعات المعلّمين. أما الأولىٰ، فقد طلبت من معلّمي المدارس المتوسطة الذين تنقصهم درجة كبيرة أَو صغيرة في الموضوع الذي يقومون بتعليمه أن يظهروا خبرتهم بطريقة أُخرىٰ. وكانت تهدف هذه الفقرة، التي اقترنت بفرص جديدة من أجل التطوير المهني، بصورة رئيسية تقوية نتائج الاختبارات الراكدة للمدارس المتوسطة في كنتكي. ويحمل نحو ثلث معلّمي المدارس المتوسطة في الولاية شهادات ابتدائية، التي لا تتطلب دراسة اختصاصية تتعلق بمحتوىٰ بحث الدرس أَو الكتاب. وقال اتحاد كنتكي للتربية، وهو ممثل مدينة لويسڤيل وأكبر اتحاد للمعلّمين في

الولاية، إن الفقرة عبارة عن «إهانة كافية للمعلّمين المجازين». وسرعان ما نَظَّم هذا الفرع المحلي من اتحاد كنتكي للتربية حملة ليغمر المشرعين المتنفذين بالتغذية الاسترجاعية السلبية لهذه الفقرة.

أما الفقرة الثانية من مشروع قانون المجلس النيابي رقم 437 التي أدَّت إلىٰ معارضة المعلّمين، فكانت حول عدد أعضاء هيئة المعايير التي أُعيد تشكيلها. وفي حين يتكون المجلس الحالي من خمسة عشر عضواً، ثمانية منهم يفترض أن يكونوا من معلّمي الصفوف، اقترح التشريع الجديد تخصيص فقط ثمانية مقاعد للمعلّمين من أصل تسعة عشر مقعداً من مقاعد الهيئة. وبالرغم من أنه لا يزال هنالك عدد وافر من المعلّمين المتمرسين في الهيئة، كان اتحاد كنتكي للتربية يعتقد أن ذلك كان إهانة تتحدَّىٰ الهدف الأصلي لهيئة المعايير. وكما قال أحد المشرعين، «إن خطة مشروع القانون للتخلّص من أغلبية المعلّمين في هيئة المعايير الحالية، ما هي إلاَّ رسالة للمعلّمين تعني أنَّهم لا يدخلون في الحساب».

في ردهة المجلس النيابي، أدخل المشرِّعون تعديلاً علىٰ مشروع القانون ليصل حجم هيئة المعايير إلىٰ 23 مقعداً، منها 12 مقعداً تخصّص للمعلّمين. وصدر مشروع القانون 937 بموافقة 88 صوتاً واعتراض 9 أصوات. وخاب أمل أولئك الذين كانوا يؤيدون القانون الأصلي. وكما قال روبرت إف. سيكستون، المدير التنفيذي للجنة بريتشارد، «لم يكن هذا التصويت حول كيف يمكن تحسين التعليم للأَطفال، وإنما كان حول كيف تحمي وظائف المعلّمين».

يوم 15 آذار، ولا تزال العمليَّة الجراحية تنزف دماً، انتقل مشروع قانون المجلس النيابي إلىٰ اللجنة التربويّة في مجلس الشيوخ. وبعد تجاهل الفقرات المثيرة للجدل، فاز القانون بالموافقة في أقل من خمس دقائق، إلاَّ أن أصحاب اقتراح مشروع القانون لم يدعموا نصه الذي أصبح ضعيفاً. ولذلك، قرَّرت لجنة الميزانية لمجلس الشيوخ أن لا تمول الفقرات المتعلّقة بدرجة جودة المعلّمين، وبما أَنه لم يبق إلاَّ خمسة أيام علىٰ انتهاء دورة المجلس التشريعي، أُعلن موت المشروع الشامل لتحسين درجة جودة المعلّمين.

في جهد آخر خَنْدق دفاع، أنفذ النائب هاري موبرلي حريق بعض فقرات المشروع الأَصلي المتعلقة بدرجة جودة المعلّمين ـ مستبعداً المدرسة المتوسطة وفقرات هيئة المعايير المثيرة للجدل ـ وأضاف تلك الفقرات التي أنفذها إلىٰ مشروع قانون مجلس الشيوخ الحالي رقم 77، وهو القانون وثيق الصلة بالتطوير المهني من أجل معلّمي رياضيات المدرسة المتوسطة. وقد بعثت هذه الحركة الحياة في التشريع الذي صِيغ أصلاً لدعم مبادرات التطوير المهني العام خلال فترة العامين القادمين. وفي اليوم الأخير المسموح به للجمعية العامة أن تأخذ خطوات عمليَّة، توصّل المشرِّعون إلىٰ اتفاق حول مشروع قانون درجة جودة المعلّمين الجديد وقدَّموا اعتمادات مالية بقيمة 17,2 مليون دولار. وهكذا، وفي الذكرىٰ العاشرة لتوقيع قانون الإِصلاح التربويّ، انتهت الحركة من أجل درجة جودة المعلّمين علىٰ قمة أعلىٰ. وعلىٰ كل حال، شعر أولئك الذين دعموا مشروع قانون

المجلس النيابي رقم 437، أن حذف الفقرات الرئيسية من مشروع قانون مجلس الشيوخ قد أضعف إمكانية إصلاح حقيقي لدرجة جودة المعلّمين.

دروس مستفادة على طول طريق صخرية نحو درجة جودة محسَّنة للمعلّمين

كان بعض سكان كنتكي مسرورين من تقدم هيئة المعايير المهنية التربويّة، أو مديرية التربية، أو أي مؤسَّسات كانت تعمل خلال العقد الماضي لتحسين درجة جودة المعلّمين. ومع ذلك، وخلال السنوات العديدة الماضية، كان هنالك اتفاق جماعي متزايد في كنتكي وجميع أنحاء الأمة أن زيادة درجة جودة المعلّمين أمر أساسي لرفع إنجازات الطلاّب. ومع أن ذلك كان صحيحاً في عام 1990، إلاّ أننا الآن نجني فوائد خبراتنا الماضية لتساعدنا في تخطيط المستقبل. ونقدم الآن ثلاثة آراء هامة مبنية على معلومات جماعية حول ما يلزم لتحسين التربية العامة ودرجة جودة المعلّمين.

> على الولايات أن تحافظ على تعليم محسَّن ومعرفة لجميع الأطفال، وعلى تركيز ملحوظ رفيع المستوى للسياسات والأعمال الموجَّهة إلى رفع معايير التعليم، ودرجة جودة المعلّمين، وإعداد المعلّمين.

لقد شكَّل قانون الإصلاح التربويّ هيئة معايير جديدة للمختصين في التربية وحدَّد ست مهمات ينبغي أن تنصب على .... ولكنها أخفقت في ربط هدفها ووظيفتها بالهدف المركزي للإصلاح ـ تعزيز

فرص اكتساب المعرفة لجميع الأَهداف والأَداء المدرسي. لقد ناضلت هيئة المعايير نحو ثماني سنوات قبل تطوير بيان نشاطها المعلن ووضع أَهداف وثيقة الصلة لتحسين درجة جودة المعلّمين. أما جماعة القيام بالمهمة التابعة للحاكم 1993 حول إِعداد المعلّمين فقد طورت توصيات رئيسية من أجل تربية المعلّمين وإِجازتهم المتعلقة بأَهداف قانون الإِصلاح التربويّ. كما اقترحت الجماعة ربط أجر المعلّمين بأدائهم. وعلىٰ كل حال، ضاع تركيز هذه التوصيات ـ معرفة الطلَّاب المحسَّنة ـ في مداولات المجلس التشريعي لأن كفالة المعلّمين وسعادتهم أخذا مرحلة كبيرة. وتطور سيناريو مشابه عام 1999 ـ 2000. أما التوصيات والتشريعات المقترحة فقد كانت موجَّهة بوضوح نحو المزيد من التدابير من أجل درجة جودة معلّمين مجتهدين وذلك لضمان فرصة لجميع أَطفال كنتكي كي يتعلموا، إِلاَّ أن جهداً ضئيلاً للغاية قد بُذل لوضع معرفة الطلَّاب المحسَّنة في طليعة مداولات القضايا الأُخرىٰ. وطبعاً، كان من الضروري دراسة قلق المجموعات المختلفة، ولكن كان ينبغي أن يُدرس دون أن نفقد هدف المعرفة المحسَّنة لجميع الأَطفال. ويؤمن مؤلفو هذا الفصل إِيماناً راسخاً أَنه إِذا كانت أَهداف السياسات والأعمال المتصلة بتحسين التعليم ودرجة جودة المعلّمين قد رُبطتْ باتساق ووضوح أكثر مما هي عليه من قِبَلِ واضعي قانون الإِصلاح التربويّ وحُوفظ عليها كتركيز أساسي لهيئة المعايير، لكانت النتائج مختلفة. وتحقَّق المزيد من التقدّم لتحسين التعليم ودرجة جودة المعلّمين، وقلق

المعلّمين، ومديري المدارس، ومربي المعلّمين، ولكانت اقتراحات قد قُدِّمتْ لمربي المعلّمين من وجهة نظر أكثر إيجابية.

> علىٰ الولايات أن توظف أموالاً في البحث والتطوير كي تُحدِث علاقة بين درجة جودة المعلّمين، وأداء المعلّمين، وإعداد المعلّمين، من جهة، ومعرفة الطلاَّب المحسَّنة من جهة أُخرىٰ.

بعد أن اعتمد المربيون وصانعو السياسة علىٰ عشر سنوات من خبرة وثيقة الصلة بقانون الإصلاح التربويّ ونتائج الأَداء المدرسي عبر الولاية، اقتنعوا أن المعلّمين يختلفون ويتميزون. ولدينا قائمة طويلة من مؤشرات تدل علىٰ الصفات والأَداء نعتقد أنها هامّة، ولكن معطيات قليلة متعلقة بعوامل محدودة حول درجة جودة المعلّمين وأدائهم التي يمكن أن تُوصل إلىٰ معرفة أفضل للطلاَّب ـ ولماذا. خلال التسعينيّات من القرن العشرين، اشتهر وليام إل. ساندرز وزملاؤه في الأمة كلها وذلك لمعالجتهم معطيات حول معرفة الطلاَّب في عدة ولايات وإظهارهم تنوعاً هائلاً بين المعلّمين. ولكن ليس لدىٰ هؤلاء الباحثين وليس لدىٰ أحد غيرهم فكرة واضحة حول العوامل التي يمكن أن تحدث اختلافاً ـ إلاَّ أنه يوجد اختلاف.

لولاية كنتكي معطيات حول أداء الطلاَّب جمعتها خلال ثماني سنوات. ولولايات أُخرىٰ، منها تكساس وتينيسي، معطيات حول أداء الطلاَّب مرتبطة بغرف الصفوف والمعلّمين. وفي ولايات أُخرىٰ، تنمو في الوقت الحالي قاعدة المعطيات وتكبر. لقد حان الوقت

للولايات علىٰ نحو إِفرادي وجماعي أن توظّف أموالاً في أبحاث تجيب عن أسئلة هامّة حول ميزات أَو صفات محددة في غرفة الصف يمكن أن تؤدي إِلىٰ معرفة أفضل للطلاَّب. ستشمل الإِجابات عن هذه الأسئلة مفاهيم ضمنية حول كيف يمكن أن نعزِّز وندرِّب ونجيز ونقدِّم تطويراً مهنياً للمعلّمين:

> علىٰ الولايات أن تجد طرائق لمواجهة المساعي العدوانية التي تؤثِّر علىٰ أعضاء الهيئة التشريعيَّة ـ وفي النهاية هي مساعٍ ارتدادية ـ لجماعات المصالح الخاصة التي هدفها تخفيفَ الفقرات المتعلقة بدرجة جودة المعلّمين في تشريع الإِصلاح المدرسي.

في عام 1993 ـ 94، ومرة أُخرىٰ في عام 1999 ـ 2000، أدت مساعي كنتكي لرفع معايير التعليم وتدابير المؤسَّسات المتعلقة بدرجة جودة المعلّمين إِلىٰ معركة عنيفة. وكان الأَطفالُ الخاسرين في جميع المساعي. في عام 1993، ومرة أُخرىٰ في عام 1999، شكَّل حكام كنتكي جماعات القيام بالمهمة في جميع أنحاء الولاية لتدرس وتُحسِّن إِعداد المعلّمين. وفي كلا المرتين، تطوّر المجلس التشريعي ليرعىٰ ما اعتبره صانعو السياسة مبادرات رئيسية يمكن أن ترفع معايير التعليم وتحسِّن أداء المعلّمين. وكان يَعْتَقدُ واضعو السياسات الجديدة أن خططهم كانت تلائم منطقياً ما هو أفضل للطلاَّب، ولذلك سوف تلقىٰ دعماً عريضاً. ومع ذلك، رفضت المعارضة من مجموعات المعلّمين المنظمة تلك المبادرات لأنها كانت تهدّد وتضعف نفوذ المهنة المنظمة وَتُملي معايير محددة. وهنالك الكثير من اللوم منتشر

بسبب ما يُعْتبر محاولة مُخَفَّفة لتحسين درجة جودة المعلّمين. وكان للمجموعات المختلفة مفاهيم مختلفة حول ما جرىٰ.

ينبغي أن يَتوقع من اقترحوا معايير لدرجة جودة أفضل للمعلّمين معارضة من مجموعات المصالح الخاصة، ويتذكروا عدة نقاط. أولاً، لكي يقوم زعماء الإصلاح في الولاية بتحسين درجة جودة المعلّمين، ينبغي أن يدركوا أن ما يقومون به يمكن أن يهدِّد المعلّمين، ومديري المدارس ومربي المعلّمين الذين عليهم تنفيذ التغيير، ولذلك ينبغي عليهم أن يضعوا استراتيجية محددة لمواجهة معارضة منظمة. ثانياً، إن التركيز علىٰ المعرفة المحسَّنة للطلاَّب ينبغي أن ينظم كذلك المداولات حول جميع القضايا. إضافة إلىٰ ذلك، إن القدرة علىٰ إبراز العلاقات الواضحة بين السياسات المقترحة ومعرفة الطلاَّب، يمكن أن يكسب تأييد صانعي القرار. ثالثاً، علىٰ الزعماء أن يقوموا بجهود متأنية ترعىٰ مخاوف المصالح الخاصة، ويخطِّطوا سياسة تؤدي إلىٰ سيناريو ناجح، بدلاً من سيناريو فيه فائزون وخاسرون. ينبغي علىٰ الزعماء أن يبحثوا عن حوافز، وبرامج وممارسات تقلِّل من التهديد وإيذاء أولئك الذين يمكن أن يتأثَّروا كثيراً بالتغيير المقترح. لا ينبغي أن نبتعد عن السياسة التي نعتقد أنّها سوف تُحسِّن التعليم واكتساب المعرفة، وعلينا أن نعمل بذكاء لتطوير استراتيجية تقلِّل من المعارضة لمساعينا وتحقِّق أهم نتيجة ـ وهي معرفة أفضل لجميع أَطفالنا.

خاتمة: كنتكي على مفترق طُرق من أجل درجة جودة المعلّمين

كما ذكرنا من قبل، صادق مجلس الشيوخ على مشروع القانون 77 وأصبح قانوناً. ويدعو التشريع الجديد إلى تطوير تقييم أداء المعلّمين المجازين والمديرين في جميع أنحاء الولاية، ورفع معايير إعداد المعلّمين. ويُطلقُ التشريعُ فعاليةً لتحديد الناس الذين يعملوا خارج المجال، ويأخذ كذلك خطوات لتحسين كل الظروف بصورة يجد فيها جميع الطلاَّب معلّماً مجازاً في كل حجرة صف. علاوة على ذلك، يشكِّل القانون «صندوق التطوير المهني للمعلّمين» لتحسين تدريب المعلّمين في مجال موضوع بحث الدرس أَو الكتاب (مع الأفضلية لمعلّمي المدرسة المتوسطة حتى عام 2004) وينشئ مركزاً لإنجازات المدرسة المتوسطة، ويؤسِّس نظام تعزيز وإمداد في جميع أنحاء الولاية لتحديد وجذب مرشحين للعمل كمعلّمين في المناطق التي تشكو من عجز أَو نقص كبير.

إضافة لذلك، ادخرت كنتكي مبلغ 17,2 مليون دولار لفترة العامين التاليين لدفع نفقات فرص التطوير المهني الموسَّع وتقديم المزيد من التعويضات من أجل خدمات الإشراف والتعليم الخصوصي إضافة إلى التعليم في المناطق الصعبة وذات العجز الشديد. وتقدم الميزانية 2,3 مليون دولار لتحسين فعاليات هيئة المعايير و2,9 مليون دولار لتطوير إدارة المعطيات وجمعها (اللجنة المستقلَّة للمداولات، 2000).

يمكن أن نتخيّل شكلين مختلفين تماماً من السيناريوهات من

أجل هيئة المعايير وقضايا درجة جودة المعلّمين خلال العقدين التاليين. من جهة، يمكن أن نتخيل أن كثيراً من الأمور لن تتغير. يمكن أن يقول أولئك الذين أيَّدوا المزيد من الإصلاحات الجذرية إن أموراً قليلة سوف تتغير لأن السياسات الرئيسية التي اقترحوها لرعاية درجة جودة المعلّمين قد رُفِضتْ. ومن جهة أُخرىٰ، إننا نرىٰ أسباباً تدعونا للأمل.

أولاً، بالرغم من أن القانون الجديد لم يكن كما أراد مؤيدو مشروع القانون الأصلي، إلاَّ أنَّهم وجدوا طريقة لإصدار وتمويل فقرات جديدة لمبادرات من أجل درجة جودة المعلّمين اقترحتها جماعات القيام بالمهمة التابعة للحاكم والمواطنين. ثانياً، أما الدعم الإضافي لأنظمة إدارة المعطيات وفعالياتها المذكورة في ميزانية 2000 ـ 2001، والمقرونة بأَهداف طويلة الأمد واستراتيجيات لمهنة المعايير، فيشير إلىٰ إمكانية للتقدّم الآن أكبر من أي إمكانية في أي وقت من العقد الماضي. ثالثاً، هنالك تطوير جديد كلي في جميع أنحاء الولاية وضمن المعايير. وتبدو المبادرات الجديدة المتعلقة بالتطوير المهني التي تحدَّث عنها ماك دياميد وكوركوران في الفصل التاسع، إضافة للقدوة الحسنة من أجل التطوير المهني والمدرسي التي عرضها كانابيل وكو في الفصل العاشر، مبادرات واعدة ومرجوة. ولا يزال الأمر المبهج إلىٰ أبعد الحدود حتىٰ الآن، المبادرات الجديدة كلياً التي قدمها المربيون عبر الولاية لقياس وتقديم التقرير الضروري حول أداء المرشحين لوظيفة معلّمين وربط أداء

المعلّمين بما اكتسبه الطالب من معرفة. ومنذ سنتين، شكّلت هيئة المعايير لجنة لتطوير بنية لبرامج إِعداد المعلّمين التي يمكن أن نبين فعاليتهم. ويمكن لخطط التقييم المستمرة أن تتطور من قِبل جميع مؤسسات إِعداد المعلّمين في كنتكي التي تشتمل علىٰ نقاط تدقيق محدَّدة إِضافة لتدابير تقيس النوعية والكمية، لتقييم تقدم المعلّمين قبل القيام بالخدمة. وفي عام 1998، قدمت جميع المؤسَّسات العامة خططها إِلىٰ هيئة المعايير.

في عام 1999، شكّلت هيئة المعايير لجنة للتوجيه وتحديد مستويات ومقاييس لأداء المرشحين لوظيفة معلّمين التي يمكن أن تُستخدم لتقييم البرامج التي منها يتأهل المرشحون ويُقبلون لمباشرة العمل. تتكون لجنة التوجيه من هيئة قومية ـ أي من معلّمين مجازين، وهيئة مدرِّسين جامعيين، وقادة مدارس. وحتىٰ الآن، حدَّدت لجنة التوجيه أربعة مستويات ستطبّق معياراً وتقييماً عامين علىٰ سلسلة متصلة بدءاً من لحظة مغادرة برنامج إِعداد المعلّمين إِلىٰ لحظة الحصول علىٰ الإِجازة التي تصدرها الهيئة القومية أَو ما يعادلها. واقترحت كذلك لجنة التوجيه استخدام مستندات رسمية متعلقة بأعمال الطالب تُبين كفاءة المعلّم قبل الخدمة في مجال التخطيط والتنفيذ وتقييم فترة تعليم لمدة أربعة أسابيع خلال سنة من التدريب. إِضافة لذلك، سَيُطلب من المرشحين لوظيفة معلّمين تقديم بيان حول نتائج ما تعلمه جميع الطلاَّب الذين يقومون بتعليمهم. وتتوقع هيئة المعايير أن تختبر توصيات لجنة التوجيه في السنة المدرسية 2000 ـ 2001.

ربما من المهم أكثر، أن مؤيدي درجة جودة المعلّمين لم يبتعدوا بعد دورة الهيئة التشريعيَّة عام 2000. مثلاً، جَعَلتْ «لجنة بريتشارد للتفوُّق الأَكاديمي» مسألة تحسين معايير التعليم أولية مستمرة من أولويَّاتها. وفي مقالة بعنوان «تغيير في مدارسنا» أُرسلت إِلىٰ جميع المجلات الأسبوعية والصحف اليومية في كنتكي، كَتَبَ روبرت إِف. سيكستون، المدير التنفيذي للجنة بريتشارد ما يلي: «حان الوقت أن نصبح أكثر جدية من أجل المطالبة بالتفوُّق ودعمه ـ في كل مدرسة وغرفة صف. حان الوقت أن نكون جديين من أجل تعليم جيدٍ لكل طالب». إِننا نؤمن أن التطوير الجديد يوحي بالأمل من أجل الابتعاد عن التجارة كما هي العادة في كنتكي.